

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨

خطوات لتشجيع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتحقيق غايات وأهداف قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط

تقرير مقدم من كندا

١ - أيدت كندا، في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، قرار يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط (القرار ١٨/٦٢). وإضافة إلى ذلك، شاركت كندا في تقديم القرار المعنون "تحدد التصميم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" (القرار ٣٧/٦٢) وصوتت لصالح القرار المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية" (القرار ٢٥/٦٢). وقد دعت كندا دول المنطقة إلى التقييد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتنال لها بصورة شاملة وتامة. وأيدت كندا بصورة نشطة اتخاذ المؤتمرين العامين للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقودين في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ قرار بشأن تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط. وتأسف كندا لأنها لم تكن قادرة على دعم هذا القرار في عام ٢٠٠٧ بالنظر إلى أن التغييرات التي تقدم بها القائمون بصياغته لم تكن نتيجة نهج توافقي. وحثت كندا أيضا الدول الثلاث^(١) في المنطقة التي لم توقع اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو تصدق عليها ن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن. وتناشد كندا جميع الدول الأعضاء في المنطقة مواصلة الإسهام في إحلال الاستقرار والأمن الإقليميين من

(١) البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية (وقعت الاتفاقات بتاريخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ولكنها لم تدخل حيز النفاذ).



خلال إبرام بروتوكولات إضافية لاتفاقات الضمانات المتعلقة بكل منها، مبرهنة بذلك تحليها بالمزيد من الانفتاح والشفافية. وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، شاركت كندا في تقديم القرار المتعلق بالمعاهدة (القرار ٥٩/٦٢) خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، كما أنها تشجع البلدان الثلاثة الموقعة على المرفق ٢ للمعاهدة في المنطقة وهي (إسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية ومصر) على التصديق على المعاهدة بطريقة منسقة كتدبير لبناء الثقة والأمن. وقد ذكر هذا التدبير في البيان الوزاري المشترك الذي صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ خلال الحدث الذي نظمته على الصعيد الوزاري أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على هامش الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة، وكذلك في البيان الختامي للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عقد في فيينا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٢ - وتشاطر كندا المجتمع الدولي قلقه الشديد إزاء نطاق وطبيعة برنامج جمهورية إيران الإسلامية النووي السابق والحالي. وفي حين تؤيد كندا حق إيران في استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإنه تترتب على ذلك الحق أيضا مسؤوليات. ونود أن نشير إلى أن جمهورية إيران الإسلامية فقدت ثقة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وثقة مجلس الأمن من جراء سجلها الطويل في إخفاء أنشطتها النووية على مدى عقدين من الزمن. وفي ضوء ذلك، وإضافة إلى عدم توفير جمهورية إيران الإسلامية أي تبرير معقول للجهود التي تبذلها لاقتناء دورة الوقود النووي الكاملة، تؤيد كندا تأييدا تاما قرارات مجلس الأمن ١٩٦٩ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨). وتبين تلك القرارات بوضوح رغبة المجتمع الدولي في إيجاد حل دبلوماسي عن طريق التفاوض يحترم حق جمهورية إيران الإسلامية في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ويضمن في الوقت نفسه الطابع السلمي الخالص لبرنامجها النووي وتشجع كندا جمهورية إيران الإسلامية على الاستفادة من مجموعة الحوار المقترحة التي عرضها عليها الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والتي تهدف إلى تعليق عملية إجراء مزيد من المناقشات لبرنامجها النووي في مجلس الأمن مقابل تعليق جمهورية إيران الإسلامية لأنشطتها النووية الحساسة وتنفيذها للبروتوكول الإضافي. وقد حث وزير خارجية كندا، ماكسيم بيرنييه، جمهورية إيران الإسلامية في بيان أدلى به عقب اتخاذ مجلس الأمن قراره ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، على الامتثال للالتزامات الدولية التي حددها مجلس الأمن، بما فيها تعليق تخصيص اليورانيوم. وحرص على تذكير جمهورية إيران الإسلامية بأن قيامها بذلك أمر أساسي لتعليق مجلس الأمن للتدابير المتخذة ضدها ولتمهيد الطريق لإجراء مفاوضات للتوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين. وأشار

أيضا إلى أن من الضروري جدا أن تتعاون جمهورية إيران الإسلامية تعاوننا تماما مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوضيح المسائل المتبقية بشأن التقارير التي تفيد بأن جمهورية إيران الإسلامية تواصل إجراء دراسات تتعلق باستخدام المواد النووية في الأسلحة. ولا يمكن لجمهورية إيران الإسلامية أن تستعيد ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي لبرنامجها النووي إلا من خلال هذا التعاون ومن خلال استئناف تنفيذها للبروتوكول الإضافي.

٣ - وتدعو كندا جميع الدول المتبقية غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بأن تنضم بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. وكتدبير من تدابير بناء الثقة تحقيقا لهذه الغاية الأساسية، تدعو كندا أيضا تلك الدول نفسها إلى أن تفصل بين دورتي الوقود المدنية والعسكرية، وأن تُخضع جميع أنشطتها النووية المدنية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتلك البيانات تتفق مع سياسات وإجراءات حكومة كندا، التي تشمل سجل تصويت كندا على القرارات المتخذة في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، والمشار إليها في الفقرة ١ أعلاه. وتتفق أيضا مع قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، الذي يدعو فيه المجلس جميع الدول إلى تعزيز الاعتماد العالمي والتنفيذ الكامل للمعاهدات المتعددة الأطراف التي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية.

٤ - وتقر كندا بالاهتمام المتنامي بالطاقة النووية لدى الدول الأطراف في منطقة الشرق الأوسط، وترحب بالإعلانات الصادرة عن عدد من تلك الدول خلال السنة الماضية بخصوص مبادرات جديدة في هذا المجال. وبترحيبنا بتلك المبادرات، فإننا نشير إلى أنه ينبغي أن تكون جميع برامج الطاقة النووية مصحوبة بأقوى الالتزامات من حيث عدم الانتشار النووي، والسلامة النووية، والأمن النووي.